

المشهد السياسي

قانون الانتخاب إلى الحكومة: الانقسام إلى توسع

يفتح نقل النقاش حول قانون الانتخاب من مجلس النواب إلى الحكومة الباب أمام انقسام جديد، في ظل غياب التفاهم السياسي على القانون حتى الآن، واحتمال لجوء بعض الأطراف إلى التصويت في حال عدم التفاهم. فضلاً عن عدم وضوح الصيغ الانتخابية التي يفترض نقاشها في جلسة مجلس الوزراء الاثنين



كلمات أمس تؤشر إلى صعوبة التوصل إلى أي اتفاق في جلسة الحكومة الاثنين المفيد (حسن إبراهيم)

لم يكن اليوم النيابي الطويل في جلسة المساء العامة في البرلمان، أمس، سوى فصل جديد يضاف إلى فصول الانقسام السياسي بين الكتل النيابية الرئيسية، على اعتبار أزمة دستورية مفتوحة تهدد النظام اللبناني برمته، مع غياب الاتفاق على قانون انتخابي جديد.

وإذا كانت كلمات النواب قد حذرت من المرحلة المقبلة وضرورة الاتفاق على قانون قبل وصول المجلس النيابي إلى الفراغ، وتالياً المؤسسات الدستورية الأخرى، فإن ما حصل أمس يؤشر إلى صعوبة التوصل إلى أي اتفاق في



توافق على العميد أنطوان منصور مديراً للمخابرات والتعيين خلال أيام

جلسة الحكومة المخصصة لنقاش قانون الانتخاب الإثنين المقبل، ما لم يكن الاتفاق السياسي قد أُعد خلال عطلة نهاية الأسبوع خارج الجلسة الحكومية.

وفيما يجري الحديث حتى الآن عن ترحيل أزمة القانون إلى مجلس الوزراء، ليس واضحاً بعد ما هي الصيغ التي ستناقشها الحكومة، وما إذا كانت الخلافات المتوقعة ستؤدي إلى تصويت الوزراء على مشروع معين، وإنتاج خلافات جديدة، أخطر هذه المرة، في حال شعرت أطراف في الحكومة بأن استخدام التصويت سيكون سيقاً مصلتاً عليها، لا سيما الحزب التقدمي الاشتراكي.



نهائي، مكرراً موقف الحزب، لكن بصورة أوضح هذه المرة: النسبية الكاملة مع ترك هامش للنقاش في

عن نيّة وفد من الحزب زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون، أعطى النائب حسن فضل الله موقفاً شبه

ساعة و48 ساعة لسماح جواب حزب الله أو موقفه من مشروع قانون الوزير جبران باسيل، والحديث

وبينما كان نواب التيار الوطني الحرّ يتحدثون، خلال اليومين الماضيين، عن مهلة زمنية بين 24

تقرير

فتوش «يعيد» قانون الانتخاب إلى مجلس النواب: التمهيد أو الزلزال!

بضرر أكبر منه». وقطع فتوش الطريق أمام من يهون خطر الفراغ، على اعتبار أن السلطة التنفيذية يمكن أن تعوّضه، مطالباً بزي «عدم تجيير صلاحيات المجلس إلى الحكومة»، فردّ بري «أنا رفضت أن أعطيها للعلاق رقيق الحريري عام 1992، فلن أفعل ذلك الآن». واستكمل فتوش كلامه بالتحذير، مشيراً إلى أنه في «حال وصلنا إلى 20 نيسان الحالي من دون الاتفاق على القانون الجديد، أو الذهاب إلى انتخابات ولا استمرارية للمرفق العام، فهذا يعني نتيجة واحدة: الذهاب إلى مؤتمر تأسيسي». وقال: «المؤتمر التأسيسي في ظل وجود مليون ونصف مليون نازح سوري، يعني أن التكفيريين يمكن أن يجلسوا معكم على طاولة واحدة».

الخارجية جبران باسيل، من دون أن يسمّيها. بالحجة والبرهان، رأى أن القانون المختلط «ليس سوى بدعة لغوية وتشريعية وقانونية». وعاد إلى قانون أنجز عام 1997، وطعن به المجلس الدستوري، بعدما تضمنت المادة الثانية منه تقسيماً للدوائر شبيهاً بما هو مطروح في صيغة باسيل. ومن هذه النقطة، استعار فتوش بعضاً من المقتطفات الدستورية باللغة الفرنسية، ليذكر الحاضرين بأن قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكل السلطات والمراجع القضائية والإدارية، وأكد فتوش أنه ضد التمديد، لكن «يجب أن نعلم إلى أين نحن ذاهبون». و«ما نحن ذاهبون» إليه بحسب المشرع الزحلاوي هو «خطير جداً»، وإن كان التمديد ضرراً «فلا يجوز أن نعالجه

الحكومة أمس أهميتها، وجعلت أصحاب السعادة يعون أن المكابرة ليست ترفاً، مُلمحاً من خلف السطور إلى أن «لبنان سيكون على موعد مع زلزال سياسي»، في حال انتهاء مدة ولاية المجلس دون تمديدتها، بما أن القانون النافذ قد دُفن، والقانون العتيق لا تزال ولادته متعثرة. ثلاث نقاط مهمة وأساسية، ركّز عليها فتوش في مداخلة، بعد تأكيده أن رئيس مجلس النواب نبيه بري هو «صمام الأمان ورجل الرؤية»، محملاً مسؤولية ما يحصل اليوم إلى من رفض الاتفاق على «سلة بري» المتكاملة قبل الذهاب إلى انتخاب رئيس للجمهورية. أولى النقاط، كانت في ضرب شرعية الصيغة الانتخابية المقدّمة من وزير

ميسم زرق

لم يتأخّر النائب نقولا فتوش في صبّ الماء البارد على الخطاب الساخن الذي ألقاه أمس في مجلس النواب. بكلمات منمّقة، لكن حادة، أعاد ما استطاع من تفسيرات دستورية، عرّى خلالها الكلمات «العنصرية»، وحجّم «المغامرين» باستقرار البلاد. وعلى عكس الغالبية من النواب، قال فتوش ما لا يعرفه زملاؤه، أو يعرفونه ويرفضونه ويتجاهلونه، بلا تقديم بدائل.

على مدى 35 دقيقة، قدّم فتوش مرافعة برلمانية أشبه بحصة دستورية أطربت المعارض والمؤيد، فكانت اللمعة الوحيدة التي أعادت للنقاشات في جلسة مساءلة

إلى حين اعتلاء النائب نقولا فتوش منبر الهيئة العامة. بقي قانون الانتخابات عابر سبيل في كلمات النواب الذي تناوبوا على الكلام من باب الأوراق الواردة أمس في مجلس النواب. تفسيرات دستورية بالجملة قدّمها المشرع الزحلاوي بمطالعة أشبه بحصة دستورية. حملت بين سطورها تمهيداً للتمديد، وإلا الذهاب نحو زلزال سياسي أو مؤتمر تأسيسي